IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E) : 2707 – 5648 II ISSN (P) : 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
المجلد 3 , العدد 2 , كانون الأول 2022

الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي وخيارات السياسة النقدية بعد عام 2003

د. سعد حسين خلف المكصوصي [1]

الملخص

تعدّ السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي السلطة الوحيدة القادرة على التحكم بعرض النقد ضمن الحدود التي تحقق الاستقرار النقدي من خلال استعماله لإداوته المباشرة وغير المباشرة، فقيام البنك المركزي بالتحكم بعرض النقد قد يصحبه بعض الاخفاقات الناتجة عن عدم تحديد الكميات النقدية المناسبة والتي يتطلبها النشاط الاقتصادي الأمر الذي ينعكس بشكل اختلال في التوازن النقدي ويعرض الاقتصاد الى الصدمات النقدية النابعة عن تغيري السياسة النقدية سواء كانت صدمات متوقعة بهدف معالجة التضخم أم البطالة او غير متوقعة ناتجة عن سياسات خاطئة، تشمل الصدمات النقدية انواعا عدة منها صدمة عرض النقد،وصدمة الطلب على النقود وصدمة اسعار الصرف، فقد تكون الصدمات النقدية توسعية عندما تكون الزيادة في الأرصدة النقدية المادية التي يمتلكها الأفراد بصورة تفوق ماهو متوقع او تكون الصدمات النقدية انكماشية حيث تحدث هذه الصدمة نتيجة قيام البنك المركزي وبشكل غير متوقع من بيع كميات كبيرة وغير متوقعة من السندات الحكومية في السوق المفتوح، ويتباين اثر الصدمة النقدية بحسب قوة الاقتصاد ومدى استيعابه الصدمة، ومن خلال تلك العلاقة والتي تدور بين المركزي من جهة والدولة حيث تراوح التدخل من قبل الدولة بين تدخل واضح مرة وتدخل عبر بعض القنوات من اجل تنفيذ بعض المأرب الشخصية من جهة اخرى ، طوال المدة السابقة والتي تمثلت بالقرن المنصرم، وبعد ذلك وابان الحرب العالمية الثانية ظهرت افكار تنادي بستقلال البنوك المركزية لا سيما في الدول الاوربية ، وبعد ذلك ظهرت بعض المشكلات التي ادت الى التدخل من قبل الدولة من اجل فك الازمات والاختناقات التي تحدث بين الحين والاخر في اصل تكوين النظام الرأس مالي، وولد ذلك النظرية الكنزية في لزوم تدخل الدولة في حل المشكلات التي قد تحدث في اوقات الازمات الاقتصادية خصوصاً الازمة العالمية عام 1936، ثم تلتها افكار المدرسة الحديثة والتي نادت باستقلالية البنوك المركزية من هيمنة الدولة لانها السلطة الوحيدة القادرة على التحكم بعرض النقد ضمن الحدود التي تحقق الاستقرار النقدي من خلال استعماله لإداوته المباشرة وغير المباشرة.

الكلمات الافتتاحية : الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي، البنك المركزي وخياراته المتاحة، سبل معالجة الاقتصاد العراقي

انتساب الباحث
[1] كلية الكوت الجامعة، العراق، واسط، الكوت، 52001

[1]saad.hussein@alkutcollege.edu.iq

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الأول 2022

Monetary Shocks in the Iraqi Economy and Monetary Policy Options

Dr. Saad H. Khalaf [1]

Abstract

The monetary authority represented by the central bank is the only authority capable of controlling the money supply within the limits that achieve monetary stability through its use of its direct and indirect tools. It is reflected in the form of an imbalance in the monetary balance and exposes the economy to monetary shocks stemming from a change in monetary policy, whether they are expected shocks aimed at addressing inflation or unemployment, or unexpected results resulting from wrong policies. , The monetary shocks may be expansionary when the increase in the physical cash balances that individuals possess exceeds what is expected, or the monetary shocks are contractionary, as this shock occurs as a result of the central bank unexpectedly selling large and unexpected quantities of government bonds in the open market, and the effect varies. Monetary shock according to the strength of the economy and the extent of its absorption shock The relationship between central banks and political authorities has witnessed a fluctuation between blatant intervention and almost absolute freedom during the past two centuries. But the succession of economic crises after the First World War required governments to intervene in the activities of central banks, and then soon central banks regained a measure of their

Affiliation of Author
[1] Kut University College, Iraq, Wasit, Al kut, 52001

[1]saad.hussein@alkutcollege.edu.iq

[1] Corresponding Author

Paper Info.
Published: Dec. 2022

independence again after the stability of economic conditions, but what followed the Second World War in promoting the Keynesian view favoring state intervention received some thing From the independence of central banks, and then soon the shift to market forces led to calls for making central banks independent of the government apparatus, as it is the only authority capable of controlling the money supply within the limits that achieve monetary stability through its use of direct and indirect tools.

Keywords : Monetary shocks in the Iraqi economy, The central bank and its available options, Ways to address the Iraqi economy

المقدمة:

تتسبب الصدمة بفوضى عارمة في كل المجالات سواء كانت نقدية أم مالية ، لذلك فإنّ أهمية الموضوع تأتي من خلال الصدمات النقدية التي تعرض لها واقع الاقتصاد العراقي في ابان هذه المدة التي توالت فيها انواع مختلفة من الصدمات التي هزت الاقتصاد العراقي وتداخلت في جميع مفاصله، ما ولّد انعطافة حادة في جميع المفاهيم الاقتصادية لاسيما السياسة النقدية وقدرتها على تعديل مسارها من أجل تحقيق الأغراض المراد منها مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الكامل وغيرها، وسوف نتناول تلك الصدمات بشكل مفصل في متن البحث والاسباب التي ولدت تلك الصدمات واهم المعالجت التي يمكن ان تعدل من مسار السياسات النقدية في الاقتصاد العراقي وسبل الوصول الى تلك المعالجات .

مشكلة البحث:-

تكمن مشكلة البحث في الاقتصاد العراقي الذي تعرض إلى صدمات نقدية عنيفة ومستمرة ويعود السبب في ذلك الى الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة والمتمثلة في صدمات نقدية لأغلب سنوات عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بسبب خوض العراق حرب طويلة استمرت لمدة ثماني سنوات مع إيران فضلا عن الحرب الطاحنة مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها فضلا عن الحصار الاقتصادي والمدة التي تلاها شهدت تذبذبات في السنوات الأخيرة من المدة المبحوثة بين الإيجابية والسلبية.

هدف البحث:-

التعرف على دور الدولة وسياستها في معالجة الصدمات النقدية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي وكيف معالجتها في الظروف الراهنة ومعرفة الاسباب التي تمكن عدم قدرة البنك المركزي العراقي من تحقيق التوازن من خلال تحليل عرض النقد وسعر الصرف.

إنّ عدم تناغم عمل السياسات النقدية مع السياسات المالية ولد الكثير من الصدمات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي

اهمية البحث:-

يعد انحسار وتقليص الصدمات النقدية مؤشرا على جودة السياسة النقدية في دولة ما ووضوح في الرؤيا المستقبلية ونضوج التصور المنطقي لدى صناع السياسة النقدية ، من اجل تمكين اصحاب القرار للتدخل في أتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق التوازن الاقتصادي ، ومن الواضح ان عدم تحقيق التوازن النقدي يتسبب في مشاكل كثيرة منها النقدية والتي تعدّ من المؤشرات السيئة والتي تسبب خلل في ادارة السياسات النقدية واثارها على اكثر من مؤشر من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

فرضية البحث:-

تكمن فرضية البحث في أن الاقتصاد العراقي تعرض إلى صدمات نقدية عدة يعود سببها إلى تغيرات في عرض النقد المحلي أو في سعر صرف العملة المحلية ، وان محاولة السيطرة على سعر صرف ثابت من قبل الحكومة من خلال اتباع سياسات مختلفة خلال العقود الاخيرة لا سيما بعد عام 2003 لم يولد القوة الكافية لردع الصدمات النقدية وخاصة المستوردة منا والاسباب كثيرة نوجزها في متن البحث

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:-

تتمثل الحدود الزمانية للبحث حول خيرات السياسات الاقتصادية بعد علم 2003 وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي وهي الحدود المكانية للبحث.

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الصدمة النقدية

اولاً :مفهوم الصدمات النقدية

ان مفهوم الصـــدمة يذ هب الى حدوث تغيرات ســـواء كانت اقتصادية أم غير ذلك وتكون بشكل ايجابي مرة او سلبي مرة اخرى حيث ان الايجابية تؤدي الى تحسين الوضع الاقتصادي على سبيل المثال ، وان الاحداث التي تؤثر في الاقتصـاد بشـكل سـلبي والتي يكون مصـــدرها خارجيا مرة وداخليا مرة اخرى ، وانها من اهم مسببات حدوث الازمات في بلد لم يتم السيطرة عليها إذ تتحول الى مشكلة اكبر وتتمثل بالكارثة (خضير، 2012 : ص 11)

ويعبر عن الكارثة بأنها حالة من الفوضـى العارمة والتي ينجم عنها اضرار بالغة سواء كانت على المستوى المادي أم المستوى البشري او كليهما معاً، مثل عدم السيطرة على تسرب في انبوب غاز معين وقلة الوعي وعدم الاكتراث الى العواقب من خلال الا مبالى وعدم اصـــلاح ذلك التســـرب في الانبوب قد يؤدي الى انفجار معمل او منشاة معينة وبتالي جسامة الاضرار التي حصلت نتيجة عدم وضع الحلول المناسبة في الوقت المناسب (محمد، 2010 :ص 142) ، وان الكوارث تنشـــأ من ازمة معينة لم تدار بشـــكل ســـليم من قبل متخذي القرار ، وان اتخاذ قرارات غير مدروســـة وعشـــوائية في اوقات الازمـات هي من تولـد الكوارث ، وعنـد حـدوث الكـارثـة يصـعب اتخاذ القرارات الصـائبة بسبب التغير السريع في الاحداث وعدم اتســاع الوقت الكافي لدراســة الازمة من اجل وضــع الحلول الملائمة لها وفي الوقت المناســب ، من اجل تقليل اثارها والحرص على عـدم تحولهـا الى كـارثـة ، وفي بعض الاحيـان نحتـاج الى قرارات جريئة من قبل متخذي القرار من اجل الخروج من تلك الازمات بأقل خسارة ممكنة والعمل قدر الامكان بعدم تحول الازمة الى كارثة لا سمح الله (مايكل، 1999 : ص34) .

ثانياً : انواع الصدمات النقدية :-

1. الصدمات العشوائية او العارضة :

ينتج هذ النوع من الصـــدمات بســـبب التأثر ببعض الظروف لا ســيما الظروف الطبيعية مثل البراكين والفيضـــانات والزلازل التي تحدث دون ســـابق انذار والتي قد تســـبب تلف كامل في المنشـــات والمؤسـســـات والاملاك الخاصـــة والعامة في اي بلد ، وقد تســـبب خسائر جسيمة مثل ما حدث في اليابان عام 1990، والاصعب من ذلك الخســـائر البشـــرية التي قد تحدث من تلك الكوارث مما يولد اختلال في التوازنـات الاقتصـــاديـة في ذلـك البلـد على جميع المستويات .

أ. الصدمة الخارجية:

تحدث الصـــدمات الخارجية نتيجة تأثير احداث خارجية وخارجة عن ســـيطرة الدول ، ولا يمكن ان تتحكم بها ويكون لها تأثير كبير على الاقتصـاد الداخلي من خلال تلك الاحداث الخارجية ، وان اهم الاحداث التي تسبب تلك الصدمات هي :

- **التغير في قيمة الصادرات**

ان تغير عوائد الصـادرات ايجاباً ام سـلباً يسـبب ازمة معينة ، وخاصـــة عندما يكون البلد معتمدا على ســلعة واحدة في صـــادرته (احادي المورد)وبالتالي التغير في ايرادات تلك الصـادرات بسبب التأثر بأزمة خارجية كان تكون انخفاض اسعار النفط بالنسبة للدول الريعية والتي تعتمد على تصدير النفط بشكل اساسي ومنها العراق ، والعكس من ذلك ان ارتفاع اســـعار النفط وزيادة الايرادات يولد نوع اخر من الازمـات اللاحقـة التـأثير على مجمـل الوضـــع الاقتصـــادي في اي بلد ريعي مثل ما حدث في العراق (مظهر ، 2006 : 12).

- **ارتفاع اسعار السلع الاساسية المستوردة:**

ان الكثير من بلدان العالم تعتمد على اسـتيراد سـلعة اسـاسـية تدخل في اســـاليب الانتاج المعتمد في كل الدول ، ومثال على ذلك النفط الخام الذي يعدّ مصـر الطاقة الامثل ، وان ارتفاع اسـعار النفط يولد تغيرات في موازين مدفوعات البلدان المســـتوردة للنفط ,، ويكون الاســتيراد هو الســبيل الوحيد لتوفير مصــادر الطاقة ، ومثال ذلك الصين وبعض الدول الاوربية فأن ارتفاع اسعار النفط الخام عالمياً يؤثر بشـكل سـلبي على الوضـع الاقتصـادي لتلك البلدان ، والعكس صحيح.

- **ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الخارجية:**

ان اغلب الاســـتثمارات الكبيرة تحتاج الى تمويل خارجي اذا لم تســتطع الدول توفير ذلك التمويل داخلياً، وان ارتفاع ســعر الفائدة على القروض الخارجية يولد ضـغطاً على الارباح التي من الممكن ان تتحقق من تلك المشاريع والاستثمارات، وقد تولد خسائر فادحة لضـــخامة رؤوس الاموال وعدم القدرة على التســـديد في بعض الاحيان ويعبر عنها بالأزمة.

- **خفض مستوى المساعدات الخارجية:**

أحياناً يتغير مستوى الهبات او المساعدات الخارجية التي تحصل عليها البلدان لا سـيما النامية منها، من الدول المانحة عن مسـتواها

السابق كما حصل لمصر بعد حرب الخليج الأولى حيث حصلت مصر على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل موقفها المعروف (ثريا ، 2003 : ص 50).

ب. الصدمات الموسمية:

هذا النوع من الصدمات دائماً ما يعتمد على كونها صدمات في المدى القصير وهو من الانواع التي قد يكون تأثيرها على ميزان المدفوعات يسير جداً بسبب ان مدتها قصيرة لا تتعدى الستة الأشهر الى اقصى حد ، وتعتمد على موسم معين وتحدث في الدول التي تعتمد في انتاجها على سلعة واحدة اي احادية الانتاج او احادية التصدير.

-الصدمات الدورية:

تحدث مثل هكذا صدمات نتيجة تغير في الطلب سواء أكان داخلياً ام خارجياً ونتجة لمؤثر معين من مؤثرات الطلب الداخلي او الخارجي، وتحدث مثل هذه الصدمات في الدول الرأس مالية التي تعتمد على التجارة الخارجية بشكل كبير

-الصدمات الهيكلية:

تحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من قطاعات معينة إلى أخرى أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.

-الصدمات الحقيقية:

ان الصدمات الحقيقية تحدث في البلدان المتقدمة نوعاً ما نتيجة التطور التكنلوجي او قد تحدث مثل هكذا صدمات نتيجة طفرة معينة في وسائل الانتاج او اعتماد انتاج سلعة جديدة تعتمد على التقدم التكنلوجي والفني في انتاج سلع جديدة ما يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي لتلك البلدان.

-الصدمات النقدية :

تعتمد على تغير معين في السياسات النقدية وادواتها ، فقد يدخل البنك المركزي كبأع او مشتري في سوق الاوراق المالية من اجل تغيير معين مستهدف او غير مستهدف من اجل رفع سعر الصرف او تغيير سعر الفائدة من اجل تحقيق غاية معينة وكثيراً ما تحدث في الدول العالم الثالث، إذ أنَّ السلطة النقدية تتعامل مع عرض النقد بغض النظر عن المدى الذي بلغته الصدمة النقدية، كما يمكن للبنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة ان يغير في عرض النقد لضمان تحقيق استقرار معدل سعر الفائدة والدخل (محمد ، 2006 : ص 218) ، وإجمالاً يمكن القول انه من الممكن أن تكون معظم تلك الصدمات ناجمة عن سوق السلع والخدمات أو سوق النقد، ويستعين البنك المركزي بمتغيرات عدة في سبيل تحقيق أهداف السياسة النقدية ومن هذه االادوات التي يمكن بسهولة تقييمها وقياسها هي النقد الكلي أو الائتمان الكلي أو الناتج المحلي الاسمي أو أسعار الفائدة أو أسعار الصرف وغيرها الكثير من المتغيرات التي يمكن ان تكون واضحة على مستوى الاقتصاد الكلي.

وقد ورد في تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن أكثر من ثلثي الأعضاء في الصندوق تعرضوا إلى أزمات واضطرابات مصرفية حادة خلال مدة الثمانينات والتسعينات وفشلت دول شرق آسيا وروسيا والأرجنتين والبرازيل وبعض دول أمريكا اللاتينية وتأثرت بعض الدول المتقدمة نتيجة الأزمة الآسيوية حيث واجهت اليابان خسائر تقدر بنحو 10 % من ناتجها المحلي الإجمالي، والولايات المتحدة حوالي 3 % من الناتج المحلي الإجمالي (عبدالله و عباس ، 2007 :ص 45).

ثالثاً : كيفية قياس الصدمات النقدية:

يمكن أن يتم ذلك من خلال استغلال دالة الطلب على النقود التي تتأثر بعوامل عدة، ومن أبرزها:

الدخل الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الصرف، ويمكن صياغة دالة الطلب على النقود وفق الصيغة التالية :

$$\ln(M1/p)d = B0 + B1\ln Yt + B2\ lnt + B3\ln(\$) + U1t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots [1]$$

حيث أن:

عرض النقد بالمفهوم الضيقM1 :

المستوى العام للأسعارP :

الناتج المحلي الإجماليYt :

: $سعر الصرف

ثم يتم عمل تجديدات (U1t) بعد أن تم تقدير دالة الطلب على النقود نجد هناك البواقي

لتلك البواقي ومن خلال التقدير نحصل على (autoregressive)

أي إجراء انحدار ذاتي(Innovation)

(Q2t)بواقي جديدة نرمز لها بالرمز

$$Ut = But\text{-}1 + Q2t$$

Q2t 0 ومن خلال ملاحظة قيم قد تعرض لصدمات نقدية عدة يعود سببها إلى ارتفاع سعر الصرف (M1/p)d الحقيقي على النقود وانخفاض القوة الشرائية، ويؤكد وجود الصدمات أن النقود لا تلعب دورا فعالا في امتصاص الصدمات لأنها لم تمكن وحدات اتخاذ القرار من تلقي المفاجآت بتكاليف اقل، كما وان احتفاظ

الأفراد والمؤسسات بالنقود ليست بديلا عن المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار المربحة والتي من الصعب الحصول عليها في ظل بيئة من عدم التأكد لذلك فان الاحتفاظ بالنقود قد لا يساعد على تحمل المفاجآت بتكاليف اقل وعليه فان النقود ليست ممتصة للصدمات في الاقتصاد، ويعمق ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية (محمد ، 2007 : ص221).

المبحث الثاني: تاريخ الصدمات النقدية واثرها على الاقتصاد العراقي:

اولاً:أصل نظرية الصدمة :

في 1 حزيران 1951 التقى وكلاء مرتبطون بعدة وكالات من الاستخبارات الغربية بعدة علماء ومحللين نفسيين في فندق ريتز كارلتون بمونتريال الكندية، وإثر مناقشات طويلة حول آثار حرمان الشخص من الشعور بحواسّه قرر تقديم منحة تمويليّة لجامعة ماكغيل لدراسة هذه القضية على أرض الواقع، وكان الطبيب والعالم النفسي الكنديّ (دونالد أولدينغ هيب) المقترح الأوّل لهذه الفكرة، كما كان ضمن الفريق المشارك في أحد المصحّات النفسية في خمسينات القرن العشرين حيث أجرى عددًا من التجارب الجديدة لمعرفة آثار حرمان المرء من الشعور بحواسه وقد توصّل الطبيب إلى وجوب إيقاف هذه التجارب بسبب آثارها الكارثية على الشخص خصوصاً تشتت تركيزه وعدم قدرته على التخيل والتحكّم الواعي بالتصرفات فضلا عن المعاناة من الاضطرابات وفقدان الذاكرة، وقد انسحب البروفيسور دونالد من التجربة عندما أدرك النتائج الكارثيّة التي ستنتج عنها، خاصة إذا ما استخدمت هذه التجارب كسلاح واستراتيجيّات لتعذيب المعتقلين واستجوابهم، على الرغم من انسحاب (د. دونالد) إلا أن البروفيسور (أوين كاميرون) رئيس قسم الطب النفسي في جامعة ماكغيل استمرّ في تطوير وإجراء التجارب على عدد كبير من المرضى حتى دون موافقتهم، وأصبح الهدف الرئيس من التجارب هو الوصول إلى طريقة فعّالة لكيفية محو القناعات القديمة وتكوين آراء وأفكار جديدة في عقول الخاضعين للتجربة، وذلك عبر تدمير القدرة على الحسّ والشعور وتشتيت الذاكرة بواسطة الصدمات الكهربائية وأدوية الهلوسة والعزل التام.

تطوّرت هذه التقنيات عندما حوّلت CIA أبحاث (د. كاميرون) إلى دليل لكيفية التحقيق مع المعتقلين عبر تعريضهم لصدمات متتالية من التعذيب وجعلهم مستعدين للتعاون والتخلي عن أفكارهم بأساليب متعددة.

ثانياً:فكرة الصدمة وأثرها في الاقتصاد والسياسة

طرح (دونالد رامسفيلد)عشية أحداثِ سبتمبر 2001 أفكاراً تتعلّق بصناعة الأمن وخصخصة قطاعات الجيش مستنداً في ذلك على أفكار أستاذه ميلتون فريدمان أحد أبرز منظّريها والمؤثرين فيها، حيث استغلّت إدارة بوش الهجمات لتقوية صناعة الأمن التي تضاعفت بصورة مباشرة إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بما قبل الهجمات، بينما كانت الهجمات مسوّغاً كافياً لشن حربين متتاليتين في أفغانستان والعراق وإدارة الكوارث الناتجة عن هذين الحربين بما يعود على الولايات المتحدة بالفائدة الاقتصادية.

تشير ناعومي كلاين مؤلفة كتاب عقيدة الصدمة إلى أنّ الإدارة الأمريكيّة عملت على صنع صدمةٍ قويّة في الإعلام الأمريكيّ والعالميّ لتهيئة الأجواء لقبول الاحتلال الأمريكي ونتائجه والتصرّف مع سلوكيّاته بما يعود من فوائد اقتصاديّة وعسكريّة تعود فكرة تحويل نظرية (د. أوين كاميرون)من التطبيق على الأفراد إلى المجتمعات من خلال (البروفيسور ميلتون فريدمان) الاقتصادي المعروف الذي نال جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 وشكّل نظريّة ممارسة علاج الأزمات الاقتصادية عبر استغلال صدمات الشعوب سواء بالكوارث أو الحروب أو الانقلابات أو الانهيارات الاقتصادية وذلك لدفع الحكومات لمعالجة الاقتصاد المتدهور برفع السقف عن أسعار السوق وإتاحة الحريّة الليبراليّة، وقد تمكّن من تطبيق هذه الأفكار من خلال طبقات عديدة من طلابه الذين اقتنعوا بأفكاره في عدة دول من أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة فضلا عن دوره في إقناع (دونالد ريغان) و(مارغريت تاتشر) بها أثناء عمله مستشاراً اقتصاديّاً لهما من تشيلي إلى العراق، الفكرة واحدة والآثار كارثية حين تسلّم بول بريمر زمام الأمور في العراق قام بتغيير النظام الاقتصادي في البلاد ونفّذ قوانين مدرسة شيكاغو التي يقودها فريدمان وابتدأ قراراته بفصل 500 ألف عامل في الدولة وربط اقتصاد العراق بالشركات الأمريكية (كشركة كريبتف أسوسياشن) التي أعادت طبع كتب المدارس مقابل(100 مليون دولار) كما تلقّت شركات أخرى مثل شركة (RTI) عقودًا 466 مليون دولار، لتقديم استشارات حول التحول الديمقراطي، ونالت شركة (بيرنج بوينت) عقوداً بقيمة 240 مليون دولار لبناء نظام السوق الاقتصادي في العراق، بينما كانت تصرفات جيش الاحتلال الأمريكي مستمرّة في إثارة الرعب بالقتل والاعتقال والتعذيب، وفي نماذج سابقةٍ طبق تلاميذ فريدمان نموذج العلاج بالصدمة في عدّة بلدان كما حدث في أزمات ما بعد الانقلابات العسكرية في تشيلي عام 1973 وفي الأرجنتين عام 1976، كما قامت قوات الجيش التشيلي باعتقال 13 ألف معارض

للانقلاب وأمرت بتعذيبهم في أستاد تشيلي الدولي الذي أقيمت فيه بعض مباريات كأس العالم بعد ذلك بمدة، وقام الجنرال بينوشيه بتطبيق أفكار فريدمان فألغى الرقابة على الأسعار وقام ببيع ممتلكات الدولة للشركات الخاصة وخفّض الإنفاق الحكومي، حيث أعلن فريدمان نفسه عن إعجابه بتجربة تشيلي التي خاضت برأيه تحوّلاً عبر أفكاره من النظام الشيوعي إلى الرأس مالي إلا أن الفائدة لم تكن لعامة الشعب الذي عانى من وصول التضخم إلى 375% خلال عام واحد من الانقلاب فزادت نسبة البطالة والفقر وأصبح 74% من دخل الأسَر مخصصاً لشراء الخبز فقط ،وكانت الفائدة متركزة بيد الأغنياء، حيث تظهر ناعومي في كتابها الفرق الهائل بين مدخولات العامل العادي ومدير العمل ما بين 100 ضعف إلى 400 ضعف شهرياً في الولايات المتحدة على سبيل المثال، كما تظهر أرقام أخرى تركز المال العالمي في بضعة أشخاص مقابل فقر مليارات أخرى من البشر .

ثالثاً :فكرة عمل نظام الصدمة في النظام الغربي

استعرضت المؤلفة في كتابها سلسلة الصدمات والأزمات منذ الكساد الكبير عام 1938 والمعالجات التي تمّ التعامل بها لإنهائها، إضافة الوقوف بشكل دقيق ومستفيض عند تطبيقات (عقيدة الصدمة) كاقتراح منها في تكوين إطار عام لفهم طرق تعامل الأنظمة الغربية في السيطرة على الكوارث وتحويلها إلى مكاسب اقتصاديّة لفئات معيّنة، ما تريد الباحثة الأمريكيّة إيصاله هو أن الصدمة هو شيءٌ يفقدنا الوعي والتركيز في فهم الصورة العامة، وعند ذلك يستطيع الطرف الأقوى استغلال تلك الحالة فيتحكم بأرواحنا واقتصادنا ويحقق مكاسب بأضعاف مضاعفة عما يمكنه تحقيقه في حال عدم وجود هذه الصدمة.

تقول ناعومي: (ناعومي ، 2020 : ص1) "لنبدأ مع الأساسيات ما هي رأسمالية الكوارث وما علاقتها بـ (مبدأ الصدمة) إن الطريقة التي يعرّف بها النظام الرأسمالي لإدارة الكوارث واضحة ومباشرة حقاً: فهي تصف الطريقة التي تنبثق بها الافكار الخاصة للاستفادة مباشرة من الأزمات في أوسع نطاق، حيث إن الاستغلال الكوارث والاستفادة من الحرب ليس مفهوماً جديداً، ولكنه تعمّق حقاً في ظل إدارة بوش بعد حادثة (11 سبتمبر)، عندما أعلنت الإدارة عن هذا النوع من الأزمات الأمنية التي لا تنتهي، وخصخصتها واستعانت بمصادر خارجية في الوقت نفسه وهذا يشمل الوضع الداخلي الدولة الأمنية المخصخصة وكذلك الغزو والاحتلال المُخَصْخَصِينِ للعراق وأفغانستان (ناعومي ، 2020 : ص1).

إن مبدأ الصدمة هو الاستراتيجية السياسية لاستخدام الأزمات واسعة النطاق لدفع السياسات التي تعمق عدم المساواة بشكل منهجي وتثري النُّخَب وتقوّض الجميع يقوم نظام رأسمالية الكوارث على استغلال أو صنع كارثة سواء كانت انقلاباً أم حرباً أو انهياراً اقتصادياً أو كارثة طبيعية، في أزمة التعامل مع كورونا نشهد حقاً رأسمالية الكوارث ففي الولايات المتحدة نرى حزمة التحفيز وإصدار العملة الورقية بقيمة 700 مليار دولار لتلافي الخسائر التي قد يلحِقها الركود بسبب الفايروس، فضلا عن اقتراب الموافقة على برنامج قروض لمكافحة كورونا بـــ (2 تريليون دولار)، تقول كلاين إنهم لا يفعلون ذلك لأنهم يعتقدون أنها الطريقة الأكثر فاعلية لتخفيف المعاناة أثناء الوباء، بل لأنّ لديهم هذه الأفكار الجاهزة سلفاً وهم يرون الآن الفرصة سانحة لتنفيذها، إنه لا شيء يغير الواقع أكثر من صدمة واسعة النطاق (احمد بريهي ، 2020 : ص2).

رابعاً: وضع الاقتصاد العراقي

ان الاقتصاد العراقي من اكثر الاقتصاديات التي تعرضت الى صدمات تكون شديدةً مرة وبسيطة او يسيرة مرة اخرى ، نتيجةً لظروف التي مر بها هذا البلد الجريح من حروب وحصار ومشاكل كثيرة التي جعلت من العراق بلد الصدمات الامثل في نصف القرن المنصرم ، وقد ظهرت الكثير من الدراسات التي توضح تلك الصدمات التي تعرض لها العراق سواء على الصعيد النقدي او المالي او الاقتصادي وتبيان أثارها وكيفية التعامل معها وسبل معالجتها والتخلص منها قدر المستطاع ، ومن هذه الدراسات للدكتور محمد صالح سلمان والتي تحمل نفس مضامين عنوان الدراسة قيد البحث .

وأظهرت تلك الدراسة"أن محاولة تثبيت سعر الصرف سواء من خلال إتباع سياسة سعر الصرف الثابت كما هو الحال في الثمانينات و سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي لا يساعد على امتصاص الصدمات النقدية، وان سعر الصرف المعوم الذي يعتب العملة المحلية سلعة كما حصل بشكل أساسي في التسعينات ساعد الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية على الرغم من الاصدار النقدي غير المضبوط ابان تلك المدة، كما ساعدت ظاهرة الدولرة في الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية من خلال تحوط الأفراد واحتفاظهم بالعملة الأجنبية وجعلها كمخزن للقيمة بدلا من العملة المحلية، اذ اظهرت الدراسة توجه الطلب على النقود نحو احلال الدولار كمخزن للقيمة بدل الدينار العراقي ،كما ودلت الدراسة على وجود

علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وبين سعر الصرف، طردية بين الطلب على النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي مما يدعم النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي.

كما قامت بتوصيات عديدة منها ان سياسة سعر الصرف المدا من قبل لبنك المركزي العراقي المتبعة في الوقت الراهن ينبغي ان يدعمها تطور او ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وبعض الاجراءات التي من شئنها ان تدعم السياسات الاقتصادية المتبعة من اجل استقرار منشود في رفع معدل النمو الاقتصادي ، فضلاً عن العمل بشكل جدي على تنويع سلة العملات الصعبة، وتكوين احتياطات من اليورو والين والجنيه الإسترليني لمقابلة أي تغيرات نقدية عالمية في المستقبل المنظور وعدم البقاء رهينة للدولار الأمريكي" (احمد بريهي ، 2020 : ص20) .

خامساً: المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي:

كثيرة هي المشكلتن التي تعصف بالاقتصاد العراقي على الرغم من الخيرات الكثيرة من الموارد الطبيعية الموجودة في ارضه ومياهه، إلا ان المشكلة الاساسية التي يمكن ذكرها في هذا المجال هي (سوء الادارة وسوء التخطيط) وعدم العمل على حل المشكلات القائمة وتسويفها بغية الحصول على مكاسب شخصية من قبل المسؤولين الذين كانوا اغلبهم من المنتفعين على حساب المصلحة العامة.

كما يمكن ان نبين ان عجز المورد النفطي في تغطية احتياجات الموازنة العراقية من اهم القيود على النشاط الاقتصادي ، وذاك بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد واحد والذي يتمثل بأنتاج كميات من النفط ، وكذلك سعر هذا المورد الذي لا يستطيع العراق التحكم فيه لانة متغير خارجي ، وان الاسواق الخارجية هي من تسيطر على اسعار وكميات النفط الخام المنتج في كل انحاء المعمورة.

ويتبين بوضوح ان النشاط الاقتصادي خارج النفط الخام خدمي بصفة عامة، ويفتقر الاقتصاد العراقي على نحو استثنائي لأساس إنتاجي زراعي وصناعي، لأن 91.66 % من الناتج غير النفطي في البناء والتشيد والكهرباء والماء واألنشطة غير السلعية، كما يلاحظ تقلص نسبي سريع في الزراعة والصناعة التحويلُة إذ كان ناتج القطاعين يعادل 27.8 % من ناتج الخدمات بالتعريف الواسع عام 2005، أصبح 9.3 % عام 2018، وتستحوذ الخدمات على حوالي 61 % من القوى العاملة عام 2019 ، و18 % في الزراعة و22 % في بقية القطاعات وهي: التعدين والاستخراج، بما في ذلك النفط والغاز، والصناعة التحويلية والتشييد والبناء والكهرباء والماء، ومن مقارنة حصة الخدمات في الناتج مع حصتها في القوى العاملة يظهر أن متوسط القيمة المضافة للعامل في الخدمات أعلى منها من بقية القطاعات عدا النفط الخام ، اما في الزراعة فقد كانت بالغة الانخفاض.

ان سعة التفاوت بين لالنشطة في إنتاجية العمل او القيمة المضافة للعامل من سمات التخلف إذ تتقارب إنتاجيات العمل مع التطور أكثر فأكثر، ويكّرس هذا النمط من الحركة التزايد السريع في هيمنة الخدمات وتراجع السلع، الخاصية الريعية والتي وصلت ذروتها في العراق إذا ما أضيفت الى الصورة ابعادها الاخرى المهمة مثل هيمنة النفط على توليد الدخل ودورته في الاقتصاد الوطني وتمويل الانفاق الحكومي وموارد العملة الاجنبية (البنك المركزي العراقي) .

سادساً: العجز العام في الموازنات العراقية:

ان الاقتصاد العراقي يعتمد في تمويل الموازنة العامة للدولة على اكثر من 90% في ايراداتها على إيرادات النفط الخام المصدر الى دول الخارج ، والمشكلة الاكبر ان اصحاب القرار يكتفون بوصف المشاكل التي تحدث عجزا كبيراً في الموازنة العامة للدولة على انها ضعف الايرادات المتحققة من ايرادات النفط الخام هي الاساس في عجز الموازنة العامة للدولة دون النظر الى كيفية وكمية الانفاق وهدر الاموال والتخصيصات من دون وجه حق ، فضلا عن الضعف غير المبرر في القطاعات الانتاجية سواء كانت الزراعية أم الصناعية او الخدمية والتي تولد الزيادة الطبيعية في ارتفاع المستوردات من البضائع والمواد والسلع والخدمات التي يحتاجها المواطن العراقي ويضطر الى شرائها على الرغم من ارتفاع اسعارها وقلة جودتها نتجة تلاعب بعض ضعاف النفوس في القدرة على استيراد الانسب والاقل جودة وبيعه في الاسواق العراقية بأسعار مرتفعة ، هذا فضلا السياسات المتبعة من دول الجوار والمحيط الاقليمي الذي يعتبر العراق سوق واعدة لتصريف السلع والخدمات المنتجة في هذه الدول والعمل قدر الامكان على اضعاف العراق وبقائه اطول مدة من الزمن على هذا الوضع من اجل الحصول على المكاسب المالية المتحققة من توريد السلع والخدمات الى العراق.

يعدّ انخفاض اسعار النفط الخام العالمية من اهم المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على الايرادات التي ترفد الموازنة العامة للدولة ، وقد تجاوز الانخفاض عام 2020 الى اقل من ($30) للبرميل الواحد مما ولد ضغطاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة حيث بلغ العجز اكثرمن (40 مليار دولار) خلال نفس العام ،ولا يوجد في

الافق حلول ممكنة خلال عام 2020 نتيجة ظروف الجائحة التي يمر بها العالم اجمع ، وان انخفاض العجز في الموازنة العامة للعراق حدث نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام العالمية وقلة الطلب علية بسبب الظروف التي يمر بها العالم والجائحة التي ضربت المعمورة ، ونسأل الله ان يحفظ الجميع من هذا البلاء لا سيما الشعب العراقي الذي طال ما تحمل من الويلات والظروف القاسية .

"وان عجز الموازنة العامة في العراق نتيجة انخفاض سعر النفط في السوق العالمية وليس لخفض الضرائب او زياده الانفاق والعكس صحيح مع فائض الموازنه عندما يرتفع سعر النفط الى مستويات استثنائية ايرادات الموازنة العامة في العراق متغير مستقل تماما على الاقتصاد الوطني وان الطاقة الانتاجية الكلية للسلع والخدمات وتشغيل القوى العاملهوالتكاليف والاسعار و الفائض والعجز التابع لحركة سعر النفط في الخارج وليس نتيجة لخفض او رفع الانفاق الحكومي، ان توازن الموازنة العامة Balanced Budget في العراق لا يعني أبدا أن المالية العامة استقرارية بل يمكن أن تتضمن مستويات شاهقة من الانفاق الحكومي ترفع الطلب الكلي بأثر مضاعف وتسبب بضغوط تضخمية شديدة كما في أيام التنمية الانفجارية لسبعينات القرن العشرين وللسنوات من 2003 - 2008 ولو اعتمد العراق عام 2020 توازن الموازنة العامة يعني هذا تدني مستوى الطلب الكلي دون الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني واتساع البطالة بل وخراب اجتماعي و توتر سياسي وعادة ما يقترن عجز الموازنة العامة في العراق بمستوى منخفض للانفاق الحكومي وليس مع ازمة كورونا فقط، ان توازن الموازنه العامه في العراق وعجز ها وفائضها تختلف مضامينه الاقتصادية جذريا عن الاقتصاد النمطي لان العراق يتمثل بخصائص الريع النفطي باعلى ما وصلت اليه في العالم وابرزها استقلال وضع الموازنة العامة بين العجز والفائض على الاقتصاد الوطني بينما في الاقتصاد النمطي غير النفطي يعني توازن الموازنة العامة الى حد كبير حيادها تجاه مستوى الطلب الكلي والتشغيل والناتج بينما يتضمن عجز الموازنة العامة بكيفية او اخرى اضافة صافية الى الطلب الكلي من الانفاق الحكومي تحفز الاقتصاد الوطني للاقتراب من التشغيل الكامل للعمل والطاقة الانتاجية واذا ما تجاوزت الطلب الكلي حدود الامكانية الاقتصادية متمثلة بالعرض الممكن من السلع والخدمات تنطلق موجات تضخيمية و عندها فقط يقال ان تمويل عجز الموازنة كان سببا في التضخم" (البنك المركزي العراقي).

المبحث الثالث: خيارات السياسة النقدية في معالجة الاختناقات

اولاً: البنك المركزي العراقي:

مر البنك المركزي العراقي بمراحل عدة من اهمها مرحلة التحكم الكلي من قبل الدولة ابان الحكم البائد والتي اسفرت عن تصرفات غير مسؤولة وغير مدروسة سببت الكثير من المشاكل التي لحقت الضرر البليغ في الاقتصاد العراقي ومن اهمها التضخم الجامح الذي تولد نتيجة ضخ العملة الورقية المطبوعة في السوق العراقية وبدون ضوابط ولا خطط مدروسة مما ادى الى اضطرابات عنيفة في الاقتصاد العراقي وأثر على مستوى معيشة الفرد العراقي وتدهور الاوضاع الاقتصادية ومستوى سعر الصرف وغيرها من الامور الاخرى ، اضافة الى الحروب التي دمرت الاقتصاد والشعب العراقي على حداً سواء طول تلك المدة المعروفة بحكم النظام السابق .

وفي عام 2004 وبعد حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية التامة من الحكومة ، بداء العمل بخطوات خجولة في كيفية ادارة السياسات النقدية وكان تركيزه ينصب حول كيفية السيطرة على اهم متغير وهو التضخم ومساعدة الطبقات الفقيرة وتحسين احوالهم المعاشية الى توفير ابسط سبل العيش لهم من خلال توفير العيش الكريم من خلال استعمال مختلف الوسائل التي اتبعها المركزي العراقي والعمل على ترصين السياسات النقدية عبر بوابتها البنك المركزي العراقي.

وبعد تولي المركزي العراقي زمام الامور في ادارة السياسات النقدية وخصوصاً بعد صدور قانون (56) لعام 2004 الذي نص على الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي وحرية اتخاذ الاجراءات اللازمة لعمل وتفعيل دور السياسات النقدية في تحسين الوضع المعيشي للمواطن العراقي.

فقد قام البنك المركزي العراقي بعدة اجراءات من اجل تصحيح مسار عمله ومنها اصدار التعليمات وتحديد الادوات التي يمكن من خلالها السيطرة على عمل السياسات النقدية داخل العراق من خلال قدرتها على ادارة عرض النقد والسيطرة على سعر صرف معقول مقابل العملات الاجنبية وخاصتاً الدولار الامريكي ورفع القيمة الشرائية للدينار العراقي والمحافظة على معدل متوازن له بالمقارنة مع العملات الاخرى ، والسيطرة على اصدار العملة وادارة العملات الاجنبية وتكوين احتياطي نقدي يغطي العملة العراقية المتداولة من اجل الحفاظ على قيمتها السوقية في الاسواق العالمية والحفاظ على نظام مالي مستقر يلبي متطلبات العيش الكريم للمواطن العراقي.

ان اهم ما يصبو اليه البنك المركزي العراقي من خلال ادارته للسياسات النقدية في العراق او في اي دولى اخرى هو تحقيق معدل نمو اقتصادي معقول وتخفيض معدلات البطالة اي العمل على تحقيق التشغيل الكامل لقوى العمل المتاحة وتحقيق نوع من انواع الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع المركزي العراقي السبل المتاحة سواء كانت الادوات المباشرة أم غير المباشرة للسياسات النقدية، كما يمكن صياغة اهم اهداف البنوك المركزية في ما يلي:-

1. خفض معدلات التضخم:- ان الظاهرة التضخمية الناجمة عن ضغوطات الطلب الكلي أدت الى اختلال سوق النقد من حيث رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالارصدة النقدية ازاء المعروض من تلك الارصدة بما يعكس زياده في سرعة تداول النقود وزيادة في التوقعات التضخمية في وقت واحد ، اذا صارت الاخيرة المصدر الرئيسي لاستمرار ظاهرة التضخم ، ومنها نستنتج ان خفض معدلات التضخم كان من الاهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي خلال تلك المدة.
2. العمل على سوق نقدي متوازن:- عمل المركزي العراقي على تثبيت سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية من اجل تحقيق استقرار نقدي في بيئة الاقتصاد العراقي كما انه حاول تثبيت اسعار الفائدة المتداولة في المصارف من اجل خلق بيئة مواتية للاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي.
3. العمل على تكوين احتياطي نقدي وكيفية ادارته:- عمل البنك المركزي العراقي منذ استقلاله على تكوين احتياطي نقدي قانوني يوفر الغطاء المناسب للعملة المتداولة في السوق العراقية بهدف تعزيز الاقتصاد العراقي وتوفير سوق نقدي مستقر نوعاً ما .
4. تصحيح مسارات عمل الساسات النقدية:- ان محاولة تصحيح مسارات العمل من قبل متخذي القرار ومواكبة التطورات التي حدثت في بيئة الاقتصاد العالمي والعراقي من ازمات وفترات رخاء وغيرها ولد لدى المركزي العراقي النية في تصحيح المسارات وخصوصاً عندما فكرة بحذف الاصفار الثلاثة من العملة العراقية من باب حسن النية.

ثانياً:أدوات السياسات النقدية:-

تعبر السياسات النقدية عن امكانية البنك المركزي العراقي على تحقيق معدا نمو اقتصادي ثابت نوعاً ما ، وكبح ارتفاع معدلات التضخم وتحقيق التشغيل الكامل للعمالة المتوفرة في بيئة الاقتصاد العراقي ، من خلال ادارة ادواتها المتاحة والتي تتمثل في تحقيق احتياطيات اجنبية توفر الدعم الكامل للعملة المحلية في السوق العالمية وتحقيق سعر صرف ثابت نوعاً ما من خلال استعمال نافذة بيع العملة الاجنبية التي عمل البنك المركزي العراقي على استحداثها ، كما قام متخذو القرار بتوسيع الادوات المتاحة وتغطية الاحتياطيات الاجنبية المطلوبة لتشمل الودائع الحكومية وبعض القروض قصيرة الاجل بهدف السماح لبعض المصارف من زيادة سيولتها النقدية كما ويمكن تحديد ادوات السياسات النقدية في بيئة الاقتصاد العراقي من 2003 ولغاية 2015 بالتالي:-

1. تثبيت سعر الصرف نسبياً:- ان قيام البنك المركزي بفتح واستحداث نافذة بيع العملة الاجنبية ادى الى استقرار نسبي في اسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية ، عند حدود ثابتة نسبياً طول تلك المدة على الرغم من حصول بعض التذبذبات في سنوات متفرقة نتيجة الاحداث خارجية مثل ارتفاع وانخفاض اسعار النفط خصوصاً عامي (2014-2015)، وبالتالي ساعد الاستقرار النسبي على ادامة الاعمار والبناء وتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ورغوب فيه.
2. السياسة النقدية المتشددة:- عند استعمال البنك المركزي العراقي سياسات متشددة في اطارها الاستراتيجي الهادف الى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي من خلال ادارتها لنظام نقدي معين وعلى اسس وضوابط تم تعديلها عدة مرات من اجل الوصول الى الخلطة المثلى التي تمكن البنك المركزي العراقي من السيطرة على سوق نقدية مستقرة نوعاً ما رغم كل التحديات سواء كانت داخلية او خارجية.
3. سياسات نقدية مستقرة:- العمل المتواصل والدئوب من قبل البنك المركزي العراقي على تحقيق نوع من الاستقرار النقدي من خلال تغيير الادوات التي يعمل بها وتغيير الخطط المعمول بها من اجل تجاوز الازمات والاستمرار على نهج معين من ادرة السياسات النقدية بما يخدم مصالح المواطن العراقي وتحقيق الاستقرار الذي ينعكس عليه بصورة ايجابية.
4. تقليل معدلات التضخم :- ان الاستقرار النسبي في سعر الصرف العراقي فضلا عن استقرار اسعار الفائدة عند حدود معينة ادى الى تحقيق استقرار نقدي في السياسات النقدية في بيئة الاقتصاد العراقي مما انعكس على خفض معدلات التضخم الى اقل مستوياتها عام 2015، حيث قام المركزي العراقي بتوظيف جميع الامكانات المتاحة من اجل تخفيض معدلات التضخم من خلال استعمال ادواتها المباشرة وغير المباشرة من اجل ضمان ديمومة الاستقرار التام في بيئة الاقتصاد العراقي.

5. ادارة عرض النقد والسيولة :- هنك قواعد محدد يجب ان يخضع لها تحليل عرض النقد بشتى المفاهيم المتاحة منها الضيق والواسع والاوسع الذي يشمل مفهوم السيولة ، وان الاستقرار الاقتصادي من خلال استعمال ادوات السياسة النقدية يجب ان تخضع الى معايير محدد من قبل البنك المركزي والعمل عليها من اجل السيطرة على عرض النقد ومقدار السيولة في الاسواق.
6. تحفيز القطاع المصرفي على زيادة منح الاتمانات للمستثمرين:- محاولة انعاش القطاع المصرفي بشتى الوسائل المتاحة ودعمه من اجل ارجاعه الى عملة الاصلي والذي يتمثل بتجميع المدخرات ومنحها للمستثمرين من اجل تفعيل الاقتصاد الحقيقي عبر منصة الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الذين تم منحهم ائتمانات من قبل القطاع المصرفي من اجل خلق بيئة اقتصادية طبيعية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية .

ثالثاً: رؤية السياسات النقدية المستقبلية

من اهم المشاكل التي نعترض تطبيق رؤا السياسات النقدية هو عملية التشابك وعدم الوضوح في ادارة تنسيقية مشتركة بين السياسات المالية من جهة والسيايات النقدية من جهة اخرى ، فأن عدم التنسيق الواضح من قبل متخذي القرار حول امكانية تحفيز النمو الاقتصادي من خلال اتخاذ قرارات موحدة متناسقة في كيفية ادارة الملف المالي والنقدي معاً وليس كل على حده ،من اهم المواضيع التي يجب التركيز عليها في الحقبة القادمة من عمر المخططات المشتركة للحكومة على الصعيدين المالي والنقدي معاً التي من شأنها تحسين الاوضع العام والاقتصادي بشكل خاص.

وكذلك يجب وضع الخطط التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي خلال مدد مختلفة منها الطويلة والمتوسطة والقصيرة ويجب ان تكون مترابطة مع بعضها البعض من خلال تحقيق اهداف محدد وواضحة وضمن توقيتات زمنية محدد وتصحيح الانحرافات التي من الممكن ان تحدث نتيجة الظروف المتغيرة ، وتأكيد خفض معدلات التضخم وتحقيق التشغيل الكامل وغيرها من الامور المهمة التي من شأنها تحفيز الوضع الاقتصادي لا سيما القطاع المصرفي وكيفية توجيهه نحو القطاعات الاستثمارية من اجل ادامة عجلة البناء .

ان توجيه القطاع المصرفي من قبل البنك المركزي على اقراض القطاعات الانتاجية وتحفيزها على العمل من خلال اتباع سياسات من شأنها توجيه ذلك القطاع الى منح ائتمانات للشاريع الاستثمارية وتفعيل بعض السياسات مثل سياسة ادارة المخاطر وسياسة منح القروض وتخفيض اعار الفائدة الموجهة نحو القطاع الاستثماري وتحديد كمية وكيفية القروض الطويلة ومتوسطة الاجل من اجل تنويع ايرادات الدولة وعدم اعتمادها على مورد واحد كما وان هناك ادوات كثيرة من شأنها تحفيز القطاع المصرفي وزيادة سيولتة من اجل توجيهها نحو منح ائتمانات الى القطاع الخاص والنهوض فبه ومن هذه الادوات مثلاً خفض الاحتياطي النقدي القانوني او سياسة اعادة الخصم وغيرها الكثير من الامور التي تساهم في رفد القطاع المصرفي وتشجيعه في زيادة الاقراض للقطاعات الانتاجية وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي.

العمل على سوق الاوراق المالية وتطويرة بشتى الوسائل المتاحة ويجاد الحلول التي من شأنها تحفيز التعاملات التجارية وتسهيل سياسة الحيازة وعمليات البيع والشراء داخل سوق المال بما يتلائم وحاجة المتعاملين وتسهيل الاجراءات التي يمكن ان تضيف لمسة فنية على تطورات التعاملات المالية في الاسواق.

تطوير عمل البنك المركزي بما يخدم حاجة المواطنين عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية وتنظيمها وتحديد كمياتها ومن المستفيد منها ودور القطاع المصرفي في ادارتها وكيفية تحسن عملها من خلال الوساطة بين البنك المركزي والمستوردين ، فضلا عن تحديد دور الجهات الرقابية مثل وزارة المالية والتخطيط والتجارة ، كذلك تحديد دور المصارف ودورها الاخلاقي في تقليل عمليات الفساد المستشرية.

نطوير عمل القطاع المصرفي من خلال ادخال مؤسسات كالية مختلفة ومتخصصة بأصدار شهادات الايداع والسندات والاسهم ، وتطوير الصناديق الاتمانية بما يخدم جمع المدخرات وتوجيهها صوب القطاعات الاستثمارية من اجل زيادة حجم الودائع وبالتالي زيادة الاستثمارات التي من شأنها تطوير الواقع الاقتصادي.

اعتماد البنك المركزي على معايير محددة يقوم بتقييم المصارف التجارية والحكومية على اساس هذه المعايير والتي تخضع الى طرق وعمليات ادارة القرارت التشغيلية وكيفية اعداد التقارير حول الادوات المصرفية المستعملة في العمل اليومي وكيفية مراقبة المخاطر التي قد تحدث غي التعاملات اليومية ومن ثم قياسها وتحليلها من خلال استعمال ستراتيجيات محدد يقوم بها المصرف التجاري ويقيمها البنك المركزي من اجل تطوير واقع القطاع المصرفي العراقي وجعله ينافس القطاعات المصرفية في دول الجوار.

اعادة هيكلة الديون المترتبة في ذمم المستفيدين من الاشخاص الذين يتعامل معهم المصرف والذين توقفوا عن تسديد ما ذمتهم

نتيجة لأسباب مختلفة منها امنية او غادروا البلاد لاسباب مختلفة ، لذا يمكن اعادة جدولة هذه الديون وأعطاهم تسهيلات معينة من اجل ان يسددوا ما بذممهم من خلال اعادة جدولة هذه الديون وستحصالها والتي تسمى عادة بالديون الميتة .

العمل على تحسين النظام المصرفي وادخال ادوات جديدة في القطاع المصرفي واعادة ترتيب اولويات القطاع المصرفي وفتح المجال امام القطاع الخاص للدخول في العمل المصرفي وتشجيعهم من خلال خصخصة بعض اجزاء القطاع الحكومي وتطويرها بما يخدم العملية التنموية في القطاع المصرفي العراقي .

وغيرها الكثير من الامور التي تم تسليط الضوء عليها في متن البحث تحتاج الى اعادة ترتيب وفق رؤيا واضحة وشاملة ومتخصصة في مجالات العمليات المصرفي من خلال الاستعانة بخبرات اكاديمية او خبرات خارجية واقحامها في عمليات التخطيط من اجل النهوض بهاذ القطاع الذي يمكن له ان يساهم مساهمة كبيرة في تطوير الخطط التنموية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار بشقيه المحلي والخارجي وتطوير الادوات التي يمكن ان تخدم المستثمرين وتنويع الادوات التي من شأنها ان تزيد من عمليات الاتمانية والتي تنعكس بدورها على الانتاج والانتاجية في القطاعات الانتاجية المختلفة ...والله ولي التوفيق.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

- تعبرالصدمة عن وضع معقد واستثنائي او عن حدوث مشاكل ونقص وتدمير في الموارد المالية والبشرية أو كليهما، وفي كثير من الأحيان ان التعامل مع الصدمات لا يحتاج الى اكثر من امتصاصها او استيعاب مجريات الاحداث من اجل دراسة الاحداث التي سببت تلك الصدمة ودراستها بالسرعة الممكنة من اجل وضع الحلول .
- هناك انواع عديدة من الصدمات منها القوية ومنها البسيطة ومنها الموسمية ومنها العارضة وغير هذه الانواع الكثير .
- يمكن ان يتم قياس الصدمات عن طريق نماذج عدة لهذا الغرض ، كما هو موضح في متن البحث.
- طرح (دونالد رامسفيلد) عشية أحداثِ سبتمبر 2001 أفكاراً تتعلّق بصناعة الأمن وخصخصة قطاعات الجيش مستنداً في ذلك على أفكار أستاذه ميلتون فريدمان أحد أبرز منظّريها والمؤثرين فيها، إذ استغلّت إدارة بوش الهجمات لتقوية صناعة الأمن التي تضاعفت بصورة مباشرة إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بما قبل الهجمات، بينما كانت الهجمات مسوّغاً كافياً لشن حربين متتاليتين في أفغانستان والعراق وإدارة الكوارث الناتجة عن هذين الحربين بما يعود على الولايات المتحدة بالفائدة الاقتصادية.
- طبق تلاميذ فريدمان نموذج العلاج بالصدمة في عدّة بلدان كما حدث في أزمات ما بعد الانقلابات العسكرية في تشيلي عام 1973 وفي الأرجنتين عام 1976، كما قامت قوات الجيش التشيلي باعتقال 13 ألف معارض للانقلاب، وقام الجنرال بينوشيه بتطبيق أفكار فريدمان فألغى الرقابة على الأسعار وقام ببيع ممتلكات الدولة للشركات الخاصة وخفّض الإنفاق الحكومي، حيث أعلن فريدمان نفسه عن إعجابه بتجربة تشيلي التي خاضة برأيه تحوّلاً عبر أفكاره من النظام الشيوعي إلى الرأسمالي إلا أن الفائدة لم تكن لعامة الشعب الذي عانى من وصول التضخم إلى 375% خلال عام واحد من الانقلاب فزادت نسبة البطالة والفقر، وأصبح 74% من دخل الأسَر مخصصاً لشراء الخبز فقط.
- ان الاقتصاد العراقي من اكثر البلدان التي تعرض الى صدمات شديدة مرة وبسيطة مرة اخرى نتيجة الظروف التي مربها العراق من حروب وحصار وويلات لم تمر على بلد اخر ، والتي جعلت من العراق بلد الصدمات .

ثانياً: التوصيات:-

هنالك جملة من التوصيات التي يوصي بها الباحث من اجل تجنب الصدمات التي عصفت بالاقصاد العراقي لا سيما الازمات النقدية التي ولدة الكثير من المشاكل المالية والنقدية في بيئة الاقتصاد العراقي ومن هذه التوصيات :

- ان الساسات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي حالياً يجب ان ترافقها بعض الاجراءات التي من شأنها ان تحافظ على مستوى معين لسعر الصرف ومستوى معين من التضخم المستهدف وكمية معينة من عرض النقد وغيرها من الاجراءات التي من شأنها ان تذهب بالاقتصاد العراقي بر الامان .
- التخلي التدريجي عن سعر الصرف المدار وعن نافذة بيع العملة والتحول الى سعر الصرف المرن والقابل للتغير او المعوم بشرط ان يكون مقوم بسلة من العملات ولا يعتمد على سعر صرف الدولار فقط.
- البحث عن واردات تمول الميزانية العراقية وتقليل الاعتماد على الواردات النفطية قدر الامكان من اجل النهوض بواقع

الاقتصـــاد العراقي ، وما اكثر هذه المنافذ اذا ما وجدة عزيمة وناس غير فاسدين يضعون العراق وخدمته نصب عيونهم.

- تحرير سياسات البنك المكزي من الوصاية الحكومية والعمل الجاد من وضـــع خطط مترابطة مختلفة الاجال من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي.
- وجود الكثير من الحلول في متن البحث من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي عبر تعظيم الواردات من غير النفطية والاعتماد على تطوير الاستثمار في القطاع الخاص من اجل التحول نحو اقتصاد السوق ومواكبة العالم الرأسمالي.

المصادر:-

- احمد برهي العلي،اقتصـــاد العراق:ازمة المورد النفطي وما بعدها، البنك المركزي ، على الموقع الاكتروني https://cbi.iq/page/37 بتاريخ 2020/9/20،ص2 .
- البنك المركزي العراقي مواقع متفرقة.
- ثريا عبد الرحيم الخزرجي وعباس يحيى المندلاوي، إمكانات السياسة النقدية في تشجيع ، 2003 مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد، 11 العدد 40 - الاســتثمار المحلي في العراق للمدة(1980 .2005) ، ص 50 .
- خضير عباس حسين الوائلي , اثر الصدمات الاقتصادية على بعض متغيرات الاقتصـــاد الكلي في العراق للمدة (1980 – 2011)رســـالة ماجســـتير , جامعة كربلاء , كلية الادارة والاقتصاد , 2012 , ص 11.
- عبد الله محمد ناصـر العاصـي، الصـدمات الخارجية وأثرها على الاقتصـــاد اليمني المؤثرة في ســرعة التداول النقدي في الجمهورية اليمنية ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة إلى كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، 2007 م ، 45.
- مايكل ابدجمان, الاقتصـــاد الكلي النظرية والسـياسـة, ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور, دار المريخ للنشر, الرياض, السعودية, 1999 , ص 34 .
- محمد صـــالح ســـلمان، قياس وتحليل الصـــدمات النقدية في الاقتصـاد العراقي للمدة (1980 - 2005) دراسـة قياسـية , مجلة العلوم الاقتصـــادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد 16 ،العدد 58 ، حزيران، 2010 ، ص 142 .
- محمـد يحيى يحيى الرفيق، الاتجـاهـات النقـديـة والعوامـل المؤثرة في ســـرعـة التداول النقدي في الجمهوريـة اليمنيـة "دراسة تحليلية قياسية"،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة الى كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، 2006 م ، ص 218.
- مظهر محمد صـالح، الاتجاهات الراهنة للتضـخم في العراق- التضـخم ودور السـياسـات المالية والاقتصـادية- "أعمال ندوة التضـخم وأوراق بحثية"، مجلة الإصـلاح الاقتصـادي العدد الثالث/ تشرين. الأول 2006 ، ص 12.
- ناعومي كلاين، فايروس كورونا هو الكارثة المثاليّة لرأسماليّة الـكـوارث،عـلـى الـمـوقـع الاكـتـرونـي: https://www.alfalq.com/?p=11816 ، ص1 .